جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	ابراهيم عامر حسن				
أسم المشرف	أ.م.د. احمد محمد فهمي				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	تسعير الخدمات المصرفية وأثره في الربحية (بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية الخاصة)				
السنة	٢٠١٤				
اللغة	العربية				
الخلاصة	استندت الدراسة الحالية على متغيرين يتفاعلان فيما بينهما لتشكل الإطار العام لها وهي: تسعير الخدمات المصرفية، ودور الربحية في النشاط المصرفي، لان الأرباح تُعّد أهم هدف من أهداف المصارف التجارية، وتضمن مجتمع الدراسة المصرف المتحد، ومصرف الشمال ومصرف بغداد، ولكل مصرف من هذه المصارف تم جمع معلومات عن اسعار خدماتها (بالدينار العراقي، والدولار الامريكي) والفوائد بالنسب المئوية ومن ثم الايرادات (بالدينار العراقي) عن طريق قنوات الخدمات المصرفية لكل مصرف، وكل قناة خدمية تضمنت مجموعة من العمليات المصرفية. ولتحقيق أهداف الدراسة في المصارف العراقية تضمنت الدراسة مدخلاً نظرياً أُستعرض فيه تعريف الخدمة المصرفية، والسعر، وعملية التسعير، وأهمية التسعير، وطرائق وأهداف التسعير، كما تضمنت جانباً عملياً تم فيه دراسة، وتحليل البيانات التي تم جمعها باستعمال اساليب إحصائية عن موضوعين وهي دراسة الارتباط Correlation والانحدار Regression على البيانات الواردة من المصارف الثلاث .				

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف

أسم الباحث	احلام حميد كريم
أسم المشرف	أ.م.د.حسين عاشور جبر العتابي
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد / مدرس / أستاذ مساعد / أستاذ √ ماجستير / دكتوراه
عنوان البحث	مقدرة البنك المركزي العراقي على مواجهة المتغيرات الاقتصادية وحماية الجهاز المصرفي (بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية الخاصة)
السنة	٢٠١٤
اللغة	العربية
الخلاصة	تتناول هذه الورقة موضوع دور البنوك المركزية في حماية النظام المصرفي من خلال المؤشرات الاقتصادية وانعكاساتها على النظام المصرفي من خلال منظومة المؤشرات الاحترازية الكلية (MPI) لسلامة النظام المالي والتي تم تطويرها كجزء برنامج مشترك للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ويتضمن هذا النظام نظام CAMELS)) بالإضافة إلى مؤشرات الكلية. تركز مشكلة البحث على الآتي: ١. قد تؤدي هذه الحالة إلى انتقال البنوك المتعثرة إلى بنوك أخرى ، وبالتالي يصعب السيطرة على أزمة مصرفية. ٢. تعاني البنوك من العديد من المخاطر التي يجب تحديدها وقياسها ومتابعتها ومراقبتها من قبل الهيئات التنظيمية ، وتوفير المعالجات التي يجب حمايتها ، مثل مخاطر السيولة ، ومخاطر السوق ، والمخاطر التشغيلية ، ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الصرف ، مخاطر أسعار الفائدة التي تؤثر على أرباح البنك والقيمة الاقتصادية له. ٣. ضعف قدرة البنوك المركزية على التنبؤ بالأزمة المصرفية الناتجة عن التقلبات الاقتصادية. [وتبرز أهمية البحث في طبيعة الموضوع الذي يسلط الضوء على البنك المركزي وسياسته النقدية الهادفة إلى حماية النظام المصرفي ، وبيان تأثير المؤشرات الاقتصادية على الأعمال المحظورة. يبدأ البحث من فرضية أن رؤساء الدول (هناك علاقة ارتباط معنوية بين البنوك المركزية من خلال مؤشرات الإنذار المبكر وبين الأزمات المصرفية والتعثر) ، وكذلك أن (التنبؤ من خلال المؤشرات الكلية يؤدي إلى احتمالية فشل تعرض البنوك المركزية). أزمات النظام المصرفي). وتوصلت الباحثة إلى عدد من النتائج أبرزها: ١. تتمثل أهم وظائف البنك المركزي في مراقبة الوضع الاقتصادي وتوقع المشاكل الاقتصادية قبل حدوثها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفاديها ومعالجتها أو التخفيف من عواقبها.

	٢. يتمتع الاقتصاد العراقي بحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي على مدى السنوات الماضية وهو ما انعكس بدرجات متفاوتة على النظام المصرفي. ٣. واستخدم البنك المركزي العراقي أدوات مثل تقليص الجدوى المالية للحد الأدنى لرأس المال البالغ ١٠٠ مليار دولار للمصارف المدرجة في القائمة حتى ٢٠١٣/٦/٣٠ و ٢٥٠ مليار دينار خلال السنوات اللاحقة. أهم التوصيات: ١. استخدام الرقابة الوقائية من قبل البنك المركزي لمراقبة وتتبع عمل البنوك التجارية من منظور سلامة وأمن الأصول المصرفية وزيادة القدرة على التنبؤ بالكوارث والأزمات المصرفية قبل وقوعها ، وبالتالي تقليل آثارها السلبية على الجهاز المصرفي. حتى تتمكن السلطات النقدية من منع ومنع انتقاله إلى البنوك الأخرى. ٢. تحتاج البنوك المركزية إلى خبراء اقتصاديين وأبحاث موجهة نحو التصميم لمتابعة آخر التطورات في مجال الاقتصاد والاعتراف بأهميتها.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	جبار عبد الحسين حمود			
أسم المشرف	أ.د.علاء فرحان طالب			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تحليل البيئة المصرفية واثرها على الاداء المصرفي من منظور بطاقة الاداء المتوازنة بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية			
السنة	٢٠١٤			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تناول هذا البحث امكانية تحليل البيئة المصرفية وتحديد أثرها على الأداء المصرفي، والذي يعبر عن مدى قدرة المصارف التجارية الخاصة في الاستفادة من المتغيرات البيئية (الفرص والتحديات ونقاط القوة والضعف) التطوير الأداء المصرفي والارتقاء به الى أعلى المستويات في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده البيئة العراقية، وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لآراء عدد من المدراء المفوضين ومدراء الفروع ورؤساء الاقسام في المصارف التجارية الخاصة البالغ عددها أربعة مصارف ، ومن أجل دقة النتائج تم المزاوجة بين تلك الاستبانة			

	ومؤشراتها مع استخدام اسلوب التحليل المالي لقياس الاداء المالي المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات هي (كفاية رأس المال الربحية السيولة التوظيف) للفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٢) ، وأظهرت نتائج التحليل الوصفي (المعدل العام بأن هناك تباين في تبني المصارف (عبنة البحث) لأبعاد تحليل البيئة المصرفية ، كما أظهرت. نتائج التحليل الوصفي (المعدل العام للأداء المصرفي تباين في أداء المصارف التجارية المبحوثة بحسب قوة تبنيها لمنظورات بطاقة الأداء المتوازنة استناداً الى الأهمية النسبية التي حصلت عليها، جاء مصرف المتحد للاستثمار في المرتبة (الأولى)، ويليه مصرف الشرق الأوسط في المرتبة (الثانية)، ثم مصرف الخليج التجاري في المرتبة الثالثة)، فيما حل مصرف الائتمان العراقي في المرتبة الرابعة)، وخرج البحث بمجموعة من التوصيات والمقترحات ذات الصلة بموضوعه ومنها مضرورة قيام المصارف التجارية المبحوثة بإيلاء موضوع تحليل البيئة المصرفية أهمية كبيرة عن طريق انتهاج الأسس العلمية الصحيحة كاستحداث وحدة أو شعبة تعنى بالتحليل البيني وان يكون المشرفين عليها من ذوي الخبرة والاختصاص العلمي لوضع رؤية المصرف ورسالته وسياحة الاستراتيجية المناسبة لتحقيق أهدافها المرسومة، بالإضافة الى ضرورة قيام المصارف التجارية بإيلاء أهمية لمنظور بطاقة الأداء المتوازنة كافة دون التركيز أخر وهذا ما أفرزته نتيجة التحليل العملى

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	حسين عبد الجبار نجم			
أسم المشرف	م. د خلود هادي عبود			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور القيادة التحويلية في اتخاذ القرارات الرشيدة/بحث استطلاعي لآراء عينة من المديرين في المصارف الخاصة العراقية			
السنة	٢٠١٤			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يهدف البحث الحالي الى التعرف على دور القيادة التحويلية , في عينة من المصارف الخاصة العراقية عن طريق اتخاذها للقرار الرشيد لمواجهة التراجع في بعض مؤشرات الأداء المصرفي نتيجة لغياب المفهوم الحديث للقيادة تلك المسماة بـ			

	(القيادة التحويلية) والتي تحول دون الاستفادة من مزاياها في المصارف , ولقد أختبر البحث على العينة أعلاه عن طريق تطبيقها على عينة مكونة (٧٧) مدير مفوض ومعاون مدير ومستشار ورئيس قسم , موزعين على (٧) مصارف , واستخدمت الإستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات . ولغرض الوصول الى النتائج , فقد سعى البحث لاختبار فرضيتين رئيستين وفرضيات فرعية أخرى منبثقة عنهما متعلقة بعلاقات الإرتباط والتأثير بين متغيري البحث الرئيسين , ولأجل معالجة البيانات , استعملت بعض الوسائل الإحصائية مثل (الوسط الحسابي , الإنحراف المعياري , النسب المئوية , معامل الارتباط سبيرمان , معامل الانحدار البسيط) , وبأعتماد برنامج (SPSS 20) , واعتمد الباحث على المنهج الاستطلاعي في جمع البيانات لتتبع مسار القيادة التحويلية , والتحليل في عرض البيانات للوصول الى النتائج وتفسيرها , ولقد توصل البحث الى وجود علاقات ارتباط معنوية بين المتغيرين , ووجود أثر معنوي لأبعاد القيادة التحويلية وابعاد القرارات الرشيدة في المصارف المبحوثة , مما يدلل على أنه أمكن تبني ابعاد القيادة التحويلية والاهتمام بإبعادها الأساس فعلا , مع الرغبة المؤكدة لدى المدراء في المصارف أعلاه بإعتماد هذه الأبعاد مستقبلا , وبناءً على ما توصل إليه البحث من إستنتاجات , يوصي بالافادة من النتائج والتوصيات المقدمة من البحث الحالي , ولاسيما في جوانب تحليل ابعاد القيادة التحويلية بالشكل الذي يمكنها من الاستفادة القصوى من المؤشرات الناتجة , ومن الضروري على المصارف المبحوثة أن تستند الى المفاهيم العلمية في عملية الاختيار والاختبار لقياداتها , وأن تتمتع هذه القيادات بالقدرة الكبيرة على التفكير والإبداع وبالتالي اتخاذ قرارات رشيدة .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	حسين محسن توفيق			
أسم المشرف	م.ك.د.حولة طالب جبار الاسدي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تحليل السيولة المصرفية والعائد ومحاطرة السيولة بحث تطبيقي في مصرف الرشيد شركة عامة			
السنة	٢٠١٤			

اللغة	**العربية**
الخلاصة	**يتناول البحث موضوع حيوي ومهم في ادارة المصارف في الوقت الحاضر ألا وهو تحليل السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة " وكمحاولة جادة للربط بين اثنين من المواضيع ذات الاهمية الكبيرة (السيولة ، العائد والمخاطرة) ، كونهما المسؤولان عن بقاء المصرف منتجاً في سوق الصناعة المصرفية من عدمه، وتجعل منه مصرفا منافسا بين المصارف الخارجية الأخرى، بما يمتلكه من خبرات مهنية وانظمة مصرفية حديثة ، فعندما يكون هناك استخداماً امثلاً الموارد المصرف فهذا يعني أن ثمة إدارة مصرفية ناجحة تعمل على استقرار المركز المالي له. لذا جاء البحث متناولاً هذا الموضوع مركزاً على مشكلة وهي ان الموازنة بين العائد والمخاطرة في ادارة السيولة تعد تحديا مستمرا ومشكلة يومية تواجهها ادارات المصارف " وادارة المصرف المبحوث على وجه الخصوص. ومن خلال ما تقدم اعلاه يسعى البحث لتحقيق الاهداف الاتية : ٢- التعرف على مدى استجابة واهتمام المصرف بنسب السيولة المعيارية.** **قياس وتحليل واقع السيولة في مصرف الرشيد ثم تحديد العائد والمخاطرة.** **تحديد مركز سيولة المصرف من خلال تحليل فجوة السيولة فائض أو عجز. هانة وان مخاطرة سيولة المصرف تخضع إلى تغيرات سعر الفائدة مخاطرة سعر الفائدة)**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**حوراء احمد**			
أسم المشرف	**أ.م.د.حمزة فائق وهيب**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور التفتيش في تحقيق الامتثال المصرفي (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية)**			
السنة	**٢٠١٤**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**تعد الرقابة المصرفية من أهم وظائف البنك المركزي العراقي التي يسعى من خلالها إلى ايجاد جهاز مصرفي قوي وسليم ومنافس، وتمارس هذه الرقابة على المصارف**			

	من قبل هيئات تفتيشية للتأكد من مدى امتثالها للقوانين والأنظمة وللأوامر والتعليمات المصرفية وسلامة مراكزها المالية . **وقد هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم التفتيش المصرفي ، والامتثال والمشاكل والمعوقات التي تواجه المفتشين** **ومراقبي الامتثال وصولا إلى تقديم التوصيات .** **وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة ، استعانت الباحثة بدراسات سابقة في الجانب النظري فضلاً عن الاطلاع على كتب ومصادر أخرى تتعلق بموضوع بحثها قدمت عن طريقها الإطار العام للرقابة المصرفية ومراقب الامتثال ، أما الجانب العملي فقد تضمن إعداد استبانة تتكون من مجموعة من أسئلة تناسب الفرضية التي وضعتها الباحثة ، وقد شملت عينة البحث قسم الرقابة والتفتيش في المديرية العامة المراقبة الصيرفة والائتمان التابعة للبنك المركزي العراقي ، ومصرف الرشيد، ومصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.** **وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والعملية أهمها :** **تهدف الرقابة المصرفية إلى المحافظة على سلامة الاقتصاد وحمايته من التعرض إلى أزمات مالية**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**زيدون فريق عبد العابدي**			
أسم المشرف	**أ.م.د. صلاح صاحب البغدادي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**(استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تحسين قياس الأداء للمصارف العراقية) بحث تطبيقي في مصرف الرافدين**			
السنة	**٢٠١٤**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**إن التغيرات والتطورات السريعة في بيئة الأعمال الحديثة، قد أثرت في كمية المعلومات ونوعيتها التي تحتاج إليها المؤسسات في قياس الأداء وتقويمه، وأصبح هناك حاجة ماسة لتطوير مقاييس الأداء المالية التقليدية لقصورها عن مواكبة**			

	التغيرات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات،وبسبب العولمة ، والمنافسة الشديدة بين المؤسسات وسعيها لتحقيق ميزة تنافسية. لأن قياس الأداء وتقويمه يعدان ضروريين، وهما من العناصر الرئيسة لنجاح المؤسسة، في ظل التطور السريع في بيئة عمل هذه المؤسسات على اختلاف أنواعها، فإن الاعتماد على المؤشرات المالية التقليدية فقط أصبح غير مجدي. ولما كانت المصارف من المؤسسات التي تهتم بشكل كبير بموضوع تقويم الأداء ، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الذي يمكنها من تحقيق أهدافها التشغيلية والإستراتيجية على حد سواء ، في ظل المنافسة العالمية الشديدة، فإنه من الأهمية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المصارف العراقية ومنها(مصرف الرافدين الحكومي). تنطلق مشكلة البحث من اعتماد المصارف في تقويم أداء إعمالها على المؤشرات المالية التقليدية فحسب التي أصبحت غير كافية لمواكبة التطور المستمر في بيئة الأعمال مما يستوجب العمل على استخدام التقنيات الحديثة التي توفر المعلومات الضرورية اللازمة لتقويم أداء جميع أنشطة المصرف عن طريق إستخدام أسلوب بطاقة الأداء المتوازن . يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أسلوب بطاقة الأداء المتوازن ومقاييس الأداء وبيان أثر تطبيق بطاقة قياس الأداء المتوازن لتحسين أداء مصرف الرافدين على نشاط العمل المصرفي فضلا عن بيان مقدار رضى العاملين والزبائن على الخدمات المقدمة من المصرف . إستند البحث على فرضية أساسية مفادها " إن استخدام الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن في تقويم أداء المصرف سيساعد على رفع مستوى الأداء في مصرف الرافدين "

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	سندس علي خليفة			
أسم المشرف	د. سالم عواد هادي الزوبعي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور خطابات الضمان في أرباح المصرف وضمان حقوق المستفيدين بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية الخاصة			

السنة	٢٠١٤
اللغة	العربية
الخلاصة	يسعى هذا البحث الى تحديد تأثير خطابات الضمان (المتغير المستقل) في أرباح المصرف وضمان حقوق الجهات المستفيدة (كمتغير تابع) بوصفه بحثاً تطبيقي في مصرف (الشمال للتمويل والاستثمار،بغداد، الخليج التجاري). الذي انطلق من مشكلة مفادها: ١- أن خطابات الضمان لا تساهم في زيادة أرباح المصارف بشكل يتناسب مع حجم الأعباء التي تتحملها المصارف في مثل هذا النوع من النشاط. ٢- ما مدى مساهمة خطابات الضمان في ضمان حقوق الجهات المستفيدة عند تنفيذ العقود والمناقصات وتقليل المخاطر التي تعاني منها هذه الجهات في تنفيذ عقود المناقصات من قبل شركات المقاولة. ويتمثل الهدف الرئيس للبحث في بيان الأسباب التي أدت الى تدني مقدار أرباح المصارف من خطابات الضمان وتحديد المخاطر التي تعاني منها الجهات المستفيدة من خطاب الضمان. خرج البحث باستنتاجات أهمها: ١- من الأمور التي تم ملاحظتها أنه ليس هناك نظام احتساب كلف العمليات المصرفية ومنها خطابات الضمان وما ينتج عنها من مصروفات عند إصدار الخطاب في المصارف عينة البحث. ٢- من المعوقات التي تحصل للجهات المستفيدة يتم تحرير خطابات الضمان من مصارف تقع في المحافظات مما يؤخر أو يعرقل تجديدها. كما قدم البحث جملة من التوصيات كان من أبرزها: ١ – نوصي بوجود وحدة محاسبية خاصة بالمصارف بحساب كلف العمليات المصرفية ومنها كلفة إصدار خطابات الضمان. ٢- نوصي بوجود وحدة مستقلة في كل دائرة حكومية تابعة لوزارة أو غير مرتبطة بوزارة مهمتها البحث عن مدى مصداقية الجهة المنفذة للعمل.

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف
أسم الباحث	علاء عبد الهادي حسين

أسم المشرف	**أ.م.د.علاء عبد الكريم هادي البلداوي**				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**تأثير ادارة الخطر في تحديد خسائر التامين الهندسي – بحث تطبيقي في شركة التامين الوطنية**			
السنة	**٢٠١٤**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على مفهوم ادارة الخطر بصورة عامة وخسائر التأمين الهندسي و تحديد وتصنيف تأثير استراتيجيات ادارة الخطر في خسائر التأمين الهندسي ، ويكتسب البحث اهميه كونه يتناول خسائر التامين الهندسي التي تختلف عن خسائر فروع التامينات الاخرى من حيث حجم الخسائر وتنوع اسبابها وصعوبتها ومن حيث المده الزمنية، وتتلخص مشكلة البحث ب(كيف تؤثر ادارة الخطر في تحديد خسائر التأمين الهندسي وهل هناك علاقة ارتباط بين متغيرات البحث)؟، وتم اختيار شركة التأمين الوطنية كونها الشركة الاكبر في العراق التي تمارس التأمين الهندسي ضمن فروعها التنظيمية والجغرافية ، واعتمد البحث على التحليل الاحصائي والوصفي، وتم تصميم استبانة غطت فقرات إدارة الخطر وخسائر التأمين الهندسي ضمن محاور البحث وتم توزيع الاستبانة على العاملين في شركة التأمين الوطنية وشملت عينة البحث (٥١) من العاملين (مديرو ألاقسام ومعاوني مديرو الأقسام وموظفين)، ودرس هذا البحث في فصول عدة الجوانب النظرية والعملية لادارة الخطر وخسائر التأمين الهندسي.** **وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها :** **ان ضعف تقدير الخسائر وقياس احتمالاتها في التأمين الهندسي ، سيؤدي إلى خسائر وخيمة للتأمين الهندسي في شركة التأمين الوطنية.** **٢- لعدم وجود دليل او ارشادات تعنى بالاخطار الهندسية الناتجة من الازمات والتقلبات والخاصة بشركة التأمين، ما يؤدي إلى الضعف بإدراة الخطر لدى موظفي الشركة. وزيادة آثار المخاطر التي قد تتعرض لها.** **٣-عدم توفر قاعدة معلومات تبنى عليها قرارات استراتيجيات إدارة الخطر، يبين عدم قدرة الشركة في التشخيص أو التعرف على الاخطار والازمات التي تتعرض لها، ومن ثم يعرض الشركة إلى خسائر جسيمة في التأمين الهندسي.** **٤-تعاني الشركة من نقص وتسرب كبير في الخبرات الهندسية و التخصصات الفنية سواء في العدد أو نوعية الخبرة وهذا يؤثر على مستوى تطبيق إدارة الخطر و التأمين الهندسي.**			

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	فرات هادي				
أسم المشرف	أم.د.حسين عاشور العتابي				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	تقييم دور المصارف التجارية في جذب الودائع بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية				
السنة	٢٠١٤				
اللغة	العربية				
الخلاصة	تعد الودائع المصرفية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها نشاط المصرف التجاري الذي لا يستطيع أن يستمر في نشاطه وديمومته مالم يمتلك الدور في جذب القدر الكافي من الودائع التي تترجم عمل المصرف في تلبية احتياجات القطاعات المختلفة عن طريق توفير التمويل اللازم لها ، ومن هذا المنطلق تمثلت مشكلة البحث بقلة اهتمام الإدارات المصرفية للمصارف التجارية بتنمية وجذب الودائع ، والتي تمثل المورد الأساس لأموال المصرف التجاري وغياب معايير تقييم دور المصارف التجارية في جذب الودائع المصرفية. وبموجب ما تقدم تبنى البحث الحالي عملية تقييم المصارف التجارية في جذب الودائع المصرفية النقدية بهدف التعرف على دور تلك المصارف في هذا الجانب عن طريق التعرف على درجة تأثير العوامل الداخلية المؤثرة في جذب الودائع والتي هي انعكاس لاستراتيجيات جذب الودائع وكذلك التعرف على درجة تأثير العوامل الخارجية المؤثرة في جذب الودائع كونه مؤشر النجاح تلك الاستراتيجيات، عن طريق البحث في عينة من المصارف التجارية مؤلفة من خمسة مصارف أما الفترة الزمنية محل البحث فوقع الاختيار على الفترة الممتدة من (٢٠٠٨-٢٠١٢)،				

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف

أسم الباحث	محمد هاشم محسن
أسم المشرف	الأستاذ المساعد الدكتور حمزة فائق وهيب الزبيدي
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد / مدرس / أستاذ مساعد / أستاذ √ ماجستير / دكتوراه
عنوان البحث	دور السلطات الإشرافية في حماية النظام المالي " الوصاية أنموذجاً " بحث تطبيقي في مصرف البركة للاستثمار
السنة	٢٠١٤
اللغة	العربية
الخلاصة	تعد الوصاية أجراءً قانونياً لحماية المصارف المتعثرة من المخاطر الائتمانية ومخاطر الإفلاس التي لم تستطع المصارف التحوط منها، ويؤدي البنك المركزي دورهِ لحماية النظام المالي من هذه المخاطر بممارسة وظيفتهِ في الأشراف والرقابة والملجأ الأخير للإقراض بموجب القوانين التي تخوله وجعل المودعين والدائنين والمساهمين بمأمن من جراء هذه المتغيرات سواءً كانت داخلية أو خارجية. لذا تناول الباحث بيان المخاطر المصرفية ودور البنك المركزي في ممارسة وظيفتهِ بالأشراف والرقابة على المصارف وإصدار التعليمات والتحذيرات حتى لا يصل المصرف إلى التعثر المالي ويظهر آثاراً سلبية على القطاعات الاقتصادية التي تتعامل معها مؤسسات الجهاز المصرفي وتقوم بتمويلها، من خلال عرض وتحليل الإطار القانوني للرقابة وفرض الوصايةِ المصرفية لمعالجة الآثار التي تحققت نتيجة سوء الإدارة وضعف الرقابة الداخلية، من خلال قياس المؤشرات المالية للمصرف المتعثر عينة البحث المتمثلة بـ(مصرف البركة للاستثمار والتمويل)، وتحليل نتائجها التي أدت إلى وضع الوصاية عليه. وتم أثبات فرضية البحث التي توضح (وجود علاقة بين ممارسة البنك المركزي لمهامهِ الإشرافية من خلال الوصاية وحماية النظام المالي وعودة المصارف المتعثرة إلى ممارسة أعمالها بشكلٍ سليم) والخروج بمجموعة من الاستنتاجات أهمها(أن التعثر والفشل أو العجز المالي وجهان لعملة واحدة، إذ أنّ التعثر يبدأ بالعسر المالي للمصرف ويكون غير ظاهر للمودعين والزبائن نتيجة ضعف الإدارة العليا والرقابة الداخلية، وأن الوصي له صلاحيات اتخاذ الإجراءات المناسبة كافة لضمان سير الشركة أو مسيرتها، وكانت محكمة الخدمات المالية مغيبة في قرار الوصاية على المصرف لأنها لم تتشكل وتمارس عملها في تلك الفترة)، كما توصل الباحث إلى جملة من التوصيات أبرزها: تركيز رقابة البنك المركزي على إدارات المصارف من خلال تطبيق قواعد وإجراءات الحوكمة، وإمكانية زيادة مدة الاعتراض على قرار تعيين الوصي أي تكون من تاريخ قرار فرض الوصايةِ عليه، وإمكانية أنشاء شركة مختلطة لضمان الودائع ولحماية أموال المودعين والدائنين الآخرين.

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	مصطفى محمد ابراهيم				
أسم المشرف	أ. م. د. عبد الأمير عبد الحسين				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	نظام المدفوعات الالكتروني وأثره في فاعلية المصارف التجارية - بحث تطبيقي				
السنة	٢٠١٤				
اللغة	العربية				
الخلاصة	يُعدّ نظام المدفوعات الالكتروني من أساسيات عمل السياسة النقدية في تحقيق الأهداف التشغيلية ولاسيما في عمليات إدارة السيولة التي لها تأثير مباشر وغير مباشر في كمية عرض النقود في إطار تحقيق أهداف البنك المركزي العراقي وسياسته النقدية الرامية إلى الاستقرار الاقتصادي وخفض الأسعار ، مما أدى إلى عدم تبني السياسة النقدية الإجراءات الكفيلة للعمل بنظام المدفوعات الالكتروني منذ مدّة طويلة وماهي الأسباب التي أدت إلى قله استخدام نظام المدفوعات الالكتروني فيما بين المصارف التجارية وبين البنك المركزي العراقي وكذلك وجود فجوة كبيرة بين المصارف الحكومية والخاصة التي تتعامل بنظام المدفوعات الالكتروني وبين المصارف العالمية ومن اجل ضمان دخول المصارف التجارية دائرة المنافسة المصرفية والمالية ومواكبتها لتطورات هذه المنافسة تأتي أهمية تطوير البنى التحتية وأنظمتها ومنها نظام المدفوعات الالكتروني بوصفهِ احد العوامل الفاعلة في النظام المصرفي العراقي وتعزيز النشاط الاقتصادي ويهدف البحث إلى بيان أهمية نظام المدفوعات الالكتروني كأحد الأنظمة الالكترونية ضمن متطلبات تطور البنية التحتية للصيرفة المركزية بما يحقق الاستقرار النقدي والعمق المالي ، فقد توصلنا في الجانب التطبيقي إلى أن هناك أثراً واضحاً ومهماً لنظام المدفوعات الالكتروني في الفاعلية المصرفية من خلال استخدام التحليل الوصفي والكمي للمتغيرين ، وقد كان حجم عينة البحث (٢٠) مديراً لقسم المدفوعات الالكترونية في المصارف التجارية العراقية في حين تمثلت الأداة الأولية للبحث (بالاستبانة) التي جرى تصميمها بالاعتماد على عدد من المقاييس العلمية الرصينة ، وبعد أن جرى تكييف هذه المقاييس بما يتناسب مع متطلبات البيئة المصرفية العراقية ، إذْ جرى تحليل البيانات التي تمّ التوصل إليها عبر أداة البحث فضلاً عن التقارير المالية السنوية للمدة (٢٠٠٩-٢٠١١) وباستعمال عدد من الأدوات الإحصائية عبر برنامج (SPSS.v.14) للوصول إلى النتائج المتعلقة بها واستعمال برنامج				

	(Excel.2007)

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**نافع حسين علي**			
أسم المشرف	**محاسب قانوني دكتور صلاح نوري خلف**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر المصرفية اطار مقترح لبرنامج التدقيق على ادارة المخاطر المصرفية**			
السنة	**٢٠١٤**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**تواجه المصارف العديد من المخاطر المتنوعة , والتي تُعدّ من الظواهر الخطيرة التي تتسبب في حالة تحققها هدراً للأموال وتهديداً لخطط التطوير والتنمية المراد تطبيقها للوصول إلى تحقيق الأهداف التي وضعتها،مما دفع هذه المصارف وإداراتها إلى إيجاد الحلول المناسبة والسريعة، وكان من ضمن هذه الحلول الاعتماد على إدارة المخاطر المصرفية ودورها الفعال في تعريف وتحديد وقياس ومراقبه المخاطر ومحاولتها السيطرة والإحاطة بالمخاطر المتوقع حدوثها لغرض تطويقها وجعلها في ضمن الحدود المقبولة, ومحاولة تلافيها مستقبلا لتقليل الخسائر التي من المحتمل أن يتعرض لها المصرف, وعليه بدأت تظهر وتسود الكثير من التشريعات التي تسعى الى وضع هيكل عام لادارة المخاطر ووضع أطر محددة للمخاطر كافة وانواعها ونطاقها ووضع الحلول المناسبة للسيطرة عليها وتخفيضها للحد الأدنى, وتحت أشراف الإدارة العليا التي تعمل على توفير كافة الاختصاصات المؤهلة علمياً وعملياً , وأن نجاح إدارة المخاطر يعتمد على مدى التزامه بالتشريعات والأطر المحددة و الأهداف الواضحة وعلى مدى الاستعداد المبكر للحد من المخاطر ، كذلك الحال بالنسبة للمدقق الخارجي من خلال إجراءات التدقيق وفقاً لأسلوب المخاطر وفق مقرارات بازل (||) ،وان مشكلة البحث تتمثل في محدودية أستعمال مؤشرات تقييم المخاطر المصرفية من قبل المدقق الخارجي عند تنفيذ اجراءات التدقيق في القطاع المصرفي, ويهدف البحث بشكل عام الى التاكيد**				

	على أهمية ودور المدقق الخارجي في حماية المصارف من المخاطر المصرفية وتسليط الضوء على التشريعات وتوصيات لجنة بازل (| |) في وضع معايير وقواعد موحدة لضبط اداء العمل المصرفي, وان اهمية البحث تظهر من خلال عملية اتساق وتطبيق المعايير الدولية والمفاهيم الحديثة لمقررات لجنة بازل الدولية مع التطبيقات الحالية في المصارف المحلية في ادارة المخاطر المصرفية، وكذلك مساهمة البحث في اقتراح برنامج أختبار وتدقيق على ادارة المخاطر في القطاع المصرفي في ضوء المعايير الدولية وتوصيات بازل (| |) والتشريعات المحليه . واستند البحث على فرضية أساسية مفادها أن اعتماد المدقق الخارجي على معايير التدقيق الدولية وتوصيات بازل (||) يؤدي الى زيادة فاعلية التدقيق على إدارة المخاطر المصرفية ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة لهذا البحث وإعطاء أفضل تصور للقارئ وبشكل انسيابي ومنطقي ، فقد أعتمدت الباحث أسلوبين تمثل الأول في تقديم دراسة نظرية حول الموضوع عن طريق الاستعانة بالمصادر العلمية الأكاديمية ذات العلاقة بمادة البحث ، أما الأسلوب الثاني فقد انصب على البحث الميداني في ماتم عرضه في الجانب النظري من مفاهيم عن طريق تطبيق أنموذج اختبارات الرقابة على ادارة المخاطر وتقييم المخاطر المصرفية في ضوء الدراسة النظرية و العملية تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات و التوصيات التي تتعلق بموضوع البحث و عينته المختارة .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**نشأت مجيد نشأت**			
أسم المشرف	**م. د . خلود هادي عبود الربيعي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور نظم المعلومات الإستراتيجية في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف التجارية بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة**			
السنة	**٢٠١٤**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يتناول هذا البحث توضيحاً لدور نظم المعلومات الإستراتيجية في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف التجارية في عينة من المصارف العراقية الخاصة ، من خلال بناء**			

	وتطوير الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة ،السرعة،الإبداع،الحصة السوقية) كمتغير تابع ، واستخدام متغيرات نظم المعلومات الإستراتيجية والمتمثلة بمؤشر التكنولوجيا المستخدمة في العمل المصرفي ومتغير البيئة الداخلية والخارجية من قبل الإدارات العليا، وبغية الوقوف على مشكلة البحث المتمثلة بعدم إتباع المصارف المنهج الصحيح في رسم السياسات المدروسة في العمل المصرفي في تحقيق المنافسة وطبيعة الدور الفعلي الذي تؤديه نظم المعلومات في تحسين المركز التنافسي للمصرف، في ظل تحديات ثورة المعلومات وكيفية توظيف أنظمة المعلومات بما يحقق لها القدرة التنافسية العالية ، بحيث تصبح هذه المعلومات مصدراً من مصادر الميزة التنافسية. وقد استند البحث على فرضية رئيسة هي إن وجود نظم المعلومات الإستراتيجية له دور ايجابي على الأداء التنافسي ويعزز الميزة التنافسية في المصارف عينة البحث. وتم اختبار تلك العلاقة في ضوء نتائج تحليل البيانات اعتماداً على بعض المؤشرات وأدوات التحليل المالي لغرض التعرف على واقع الأداء المالي للمصارف التجارية .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	هند سلمان الياس			
أسم المشرف	أ.د.حمزة فائق وهيب			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور المصارف في مكافحة الاحتيال المستندي في التجارة الدولية بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية			
السنة	٢٠١٤			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تعد الاعتمادات المستندية من أهم وسائل تنظيم أعمال التجارة الدولية ، وان لم تكن الوسيلة الوحيدة ، حيث أنها تقوم بحماية حقوق المشتري من حيث حصوله على البضائع وضمن التواريخ المتفق عليها تضمن للمستفيد (البائع) الحصول على قيمة هذه البضائع إذا التزم بالشروط المنصوص عليها في الاعتماد المستندي، ولكن عليه (البائع) أن يتجنب الاحتيال والغش سواء في نوع البضاعة أم في مستندات الاعتماد المستندي التي قد تتيح للمشتري أن يفسخ عقد البيع ، إلا ان هذا الخيار للمشتري لا يتاح له إلا في حدود صارمة لكي لا يتعسف الاضرار بلمستفيد ويهدف			

	هذا البحث إلى بيان الإطار العام للاعتمادات المستندية ودور المصارف في مكافحة الاحتيال المستندي في التجارة الدولية من خلال جدية إجراءات الفحص والمطابقة في وثائق الاعتماد المستندي . وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة، استعادت الباحثة بدراسات سابقة في الجانب النظري فضلاً عن الاطلاع على كتب ومصادر أخرى تتعلق بموضوع بحثها ، أما الجانب العملي فقد تضمن استعراض آلية الفحص والمطابقة في المصارف عينة البحث واعداد استمارة استبيان تتكون من مجموعة من أسئلة تناسب الفرضية التي وضعتها الباحثة ، وقد شملت عينة البحث قسم الاعتمادات المستندية في المصرف العراقي للتجارة ومصرف الشرق الأوسط .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	ولاء عبد الجواد حسن			
أسم المشرف	أ.م.د. حسين عاشور جبر			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور الحوكمة المصرفية في تخفيض المخاطر وتحقيق فاعلية الأداء في القطاع المصرفي – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة			
السنة	٢٠١٤			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تناول البحث الى مدى توفر متطلبات تطبيق دور آليات الحوكمة في المصارف التجارية (مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار ومصرف الإقتصاد للإستثمار والتمويل في الحد من المخاطر التي يتعرض لها المصارف وأنعكاسة على فاعلية الأداء في القطاع المصرفي تم تطبيقها كدراسة مقارنة على عينة من المصارف الخاصة المتمثلة بمصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار ومصرف الإقتصاد للإستثمار والتمويل وتتلخص مشكلة الدراسة في كيفية تطبيق المصارف معايير الحوكمة لحماية حقوق المساهمين والزبائن من المخاطر والازمات، وتتجلى أهداف البحث في قياس حجم الفجوه ونسبة المطابقة في المصرفين المبحوثين، ويتكون مجتمع البحث من القيادات الإدارية العليا في المصرفين المبحوثين(مدراء الإدارات والأقسام والشعب) والبالغ عددهم(١٥) مديرا" أما عينة البحث يتكون من (١٢)			

	مديرا" وتشكل نسبة (٨٠٪) من مجتمع البحث اما وسيلة القياس تم استخدام قائمة الفحص (CHECKLIST) لتحديد حجم الفجوه ونسبة المطابقة في المصرفين المبحوثين. تضمنت الدراسة مدخلاً نظرياً أُستعرض فيه مفهوم وتعريف وأهمية وآليات وخصائص ومحددات ومبادئ حوكمة المصارف وأتفاقية بازل واهدافها وتعريف وأنواع المخاطرة المصرفية والمخاطر النظامية وغير النظامية ومفهوم وتعريف وأهمية وأساليب وأبعاد الأداء وطرق تقييمه ومؤشراته، كما تضمنت جانباً عملياً تم بموجب وسيلة قياس وتحديد حجم الفجوه ونسبة المطابقة في المصرفين المبحوثين وإجراء المقارنه بينهما. ومن ابرز الاستنتاجات التي تم التوصل اليها، أن التشريعات الحاكمة واللوائح المنظمة لعمل المصارف والتي يحددها البنك المركزي العراقي تعد العمود الفقري لأطر حوكمة المصارف أذ تنظم القوانين والقرارات بشكل دقيق ومحدد. وعدم التزام المصرفين بصورة صحيحة باستراتيجية التحوط لمواجهة المخاطر النظامية التي يتعرض لها المصرف في البيئة العراقية ولا يعمل المصرف على تنويع أنشطته لتحقيق عوائد مالية مجزية متوازنة وذلك بسبب الظروف الأمنية. واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها الأهتمام بزبائن المصرف وتقديم الخدمات المتنوعة والمتطورة لهم والعمل على إقامة علاقات متينه مع جمهور المصرف وتلبية جميع حاجاتهم ورغباتهم وتطلعاتهم المستقبلية و ضرورة إيجاد توازن بين السيولة والربحية لأن الأخلال بهذا الجانب سيعرض المصرفين إلى الأزمات المالية وكذلك بذل اقصى الأهتمام بالمساهمين والحفاظ على حقوقهم وأعطائهم الدور الواضح والمتميز في إدارة أنشطة المصرف ومشاركتهم في إتخاذ القرارات بآلية واضحة المعالم يحددها المصرف.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	حيدر علي عبد المحسن			
أسم المشرف	ا.م.د. عبد الأمير عبد الحسين شياع			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	الودائع الزمنية وأثرها في منح الائتمان المصرفي / بحث تطبيقي في مصرف الشرق			

	الأوسط العراقي للاستثمار
السنة	٢٠١٤
اللغة	العربية
الخلاصة	إن الودائع التي تكون الرافد الأساس لأموال المصرف فضلاً عن المصادر الأخرى للأموال ، وتعد من المصادر ذات ألكلفة الأعلى مقارنة بمصادر الأموال الأخرى ، وعلى المصرف تغطية هذه ألكلفة من خلال ممارسته لأنشطته المختلفة ومنها (نشاط الائتمان) في ظل مستوى مقبول من المخاطرة مع مراعاة أهمية السيولة، وبما إن الودائع تعد الركن الأساسي في دعم الائتمان المصرفي ، يتطلب الأمر تحديد مدى مساهمة الودائع الزمنية (الثابتة) في كل نوع من أنواع الائتمان المصرفي من حيث الحجم والتأثير. ومن اجل تحقيق الأهداف المرجوة للبحث ، فقد اعتمد الباحث أسلوبين تمثل الأول في تقديم دراسة نظرية حول الموضوع عن طريق الاستعانة بالمصادر العلمية الأكاديمية ذات العلاقة بمحتوى البحث ، أما الأسلوب الثاني فقد انصب على البحث الميداني في ما تم عرضه في الجانب النظري عن طريق دراسة وتحليل أنواع الودائع (المتغير المستقل) وصور الائتمان (المتغير التابع) التي يمنحها المصرف للمدة (٢٠١٠/١/١ ولغاية ٢٠١٣/٦/٣٠) وقد تم تحليل هذه البيانات وإيجاد علاقات الارتباط بين (المتغيرات المستقلة) و (المتغيرات التابعة) وكذلك إيجاد علاقة التأثير وثم اختبار معنوية هذه العلاقة .